محكمة قطر الدولية
ومركز تسوية المنازعات
QATAR INTERNATIONAL COURT
AND DISPUTE RESOLUTION CENTRE

صدر باسم حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني،

أمير دولة قطر

الرقم المرجعي: QIC (C) 4 [2023]

لدى مركز قطر للمال

المحكمة المدنية والتجارية

التاريخ: 08 يوليو 2023

القضية رقم: CTFIC0015/2021

بنك عوده ذ.م.م

المدّعي الأول

ضد

~~شركة الفردان للاستثمار ذ.م.م~~

~~المدّعى عليها الأولى~~

~~علي حسين إبراهيم حسن الفردان~~

المدّعى عليه الثاني

فهد حسين إبراهيم الفردان

المدّعى عليه الثالث

~~عمر حسين إبراهيم حسن الفردان~~

المدّعى عليه الرابع

~~مجموعة الفردان ذ.م.م~~

الحُكم بخصوص التكاليف

هيئة المحكمة:

السيد عمر عزمي، رئيس قلم المحكمة

الأمر

1. يدفع المدّعى عليه الثالث إلى المدّعي مبلغًا وقدره **1,163,872.26 ريالاً قطريًا** في غضون 14 يومًا من تاريخ هذا الحكم.

الحُكم

تمهيد

1. صدر الحكم في الأصل في هذه القضية بتاريخ 16 يناير 2022 ([2022] QIC (F) 2) حيث أصدرت المحكمة حكمًا مستعجلاً ضد المدّعى عليهم/المُستأنف ضدهم الأولى والثاني والرابع والخامسة. ولم يصدر حكم مستعجل ضد المدّعى عليه/المُستأنف ضده الثالث (يُشار إليه من الآن فصاعدًا باسم "**المدّعى عليه الثالث**"). وبعد صدور التوجيهات، تم عقد جلسة استماع/محاكمة بين المدّعي والمدّعى عليه الثالث في أكتوبر 2022 بخصوص دعوى مقابلة رفعها المدّعى عليه الثالث.

2. في 24 نوفمبر 2022، أصدرت المحكمة (القضاة: القاضية الموقرة/ فرانسيس كيركهام (الحاصلة على وسام قائد بالإمبراطورية البريطانية)، واللورد هاميلتون، وفريتز براند) حكمها ([2022] QIC (F) 20) برفض الدعوى المقابلة للمدّعى عليه الثالث وأمرته بدفع تكاليف المدّعي المقرر تقييمها من جانبي إذا لم يتم الاتفاق عليها. ولم يتم التوصل إلى هذا الاتفاق.

المعلومات الأساسية

3. في ديسمبر 2016، التقى المدّعى عليه الثالث والمدير العام للمدّعي في الدوحة وناقشا فرصة استثمارية كان يقدمها مصرف لبنان. وكانت مجموعة بنك عودة تتقاسم هذه الفرصة مع عملائها القيّمين (انظر الفقرة 14 من الحكم). وتضمن الاستثمار المفترض، من بين أمور أخرى، وديعة بقيمة 20 مليون دولار أمريكي ("**الاستثمار**") تم تحويلها بالعملة الأجنبية من خارج لبنان (انظر الفقرة 16 من الحكم). وكانت المعاملة تتضمن أيضًا الاستعانة بوكيل ائتماني، رغم أن الهوية المحددة للوكيل الائتماني كانت محل نزاع في المحاكمة (وجدت المحكمة هذا الأمر يصب في مصلحة المدّعي في هذه النقطة - انظر الفقرة 51 من الحكم).

4. في النهاية، لم يكن المدّعى عليه الثالث قادرًا على التعامل مع الاستثمار بالطريقة التي يريدها (انظر الفقرات 5 و36-41 من الحكم). لذا؛ ادعى بما يلي:

i. أخل المدّعي بالعقد لرفضه سداد الاستثمار له.

ii. كان المدّعي مسؤولاً أمامه عن الأضرار بسبب البيانات الخاطئة التي تنطوي على الإهمال.

5. رفع المدّعى عليه الثالث دعوى مبدئيًا بموجب المادة 27 من لوائح عقود مركز قطر للمال لعام 2005، ولكن محاميه لم يتابع هذه الدعوى صراحة. كما أقام دعوتين أيضًا عن الوكالة وعن الخطأ، ولكن لم تتم متابعة أي منهما سواء في حجته الأساسية أو في المستندات المُقدمة الختامية (انظر الفقرات 63-65 من الحكم).

6. لم ينجح المدّعى عليه الثالث في كل دعاواه المرفوعة ضد المدّعي (انظر الفقرات 51-55 و60 و62 من الحكم). وخلصت المحكمة في الفقرة 70 إلى ما يلي: *"فشلت دعاوى السيد الفردان المقدمة ضد بنك عودة قطر. وبناءً عليه، فإن السيد الفردان مسؤول عن دفع التكاليف المعقولة لبنك عودة قطر في ما يتعلق بقضية المحكمة هذه."*

النهج المتبع في تقدير التكاليف

7. تنص القاعدة رقم 33 من اللوائح والقواعد الإجرائية للمحكمة على ما يلي:

33.1 تُصدر المحكمة الأمر الذي تراه مناسبًا في ما يتعلق بتكاليف الإجراءات القضائية التي تتكبدها الأطراف.

33.2 تنص القاعدة العامة على أن الطرف الخاسر يتحمل التكاليف التي يتكبدها الطرف الفائز. غير أنه يجوز للمحكمة إصدار أمر قضائي مختلف إذا رأت أن الظروف ملائمة.

33.3 يجوز للمحكمة على وجه الخصوص عند إصدار أي أمر يتعلق بالتكاليف أن تنظر بعين الاعتبار إلى أي عروض معقولة للتسوية يتقدم بها أي من الطرفين.

33.4 حيثما تكبدت المحكمة تكاليف الاستعانة بخبير أو مساعد قضائي، أو تكاليف أخرى متعلقة بإجراءات الدعاوى القضائية، يجوز لها إصدار أمر يتعلق بسداد تلك التكاليف بحسب ما تراه ملائمًا.

33.5 في حال أصدرت المحكمة أمرًا بأن يدفع أحد الطرفين إلى الآخر التكاليف التي يتم تقييمها في حالة عدم الاتفاق، ولم يتمكن الطرفان من الوصول إلى اتفاق في ما يتعلق بالتقييم المناسب، يُجري رئيس قلم المحكمة التقييم اللازم رهنًا بمراجعة القاضي إذا اقتضى الأمر.

8. في قضية *حماد شوابكة ضد شركة ضمان للتأمين الصحي قطر ذ.م.م* [2017] 1 (C) QIC، أشار رئيس قلم المحكمة إلى أن "... *قائمة العوامل التي تؤخذ عادةً في الاعتبار*" لتقييم ما إذا كانت التكاليف متكبدة بشكل معقول وبمبلغ معقول (كما ورد في الفقرة 11 من ذلك الحكم):

i. مبدأ التناسب.

ii. سلوك الطرفين (على حد سواء قبل الدعوى القضائية وأثناء سيرها).

iii. الجهود المبذولة للنظر في النزاع وتسويته دون اللجوء إلى التقاضي.

iv. ما إذا كان قد تم تقديم أي عروض تسوية معقولة وتم رفضها.

v. مدى نجاح مساعي الطرف الذي يسعى لاسترداد التكاليف.

9. أشارت قضية *حماد الشوابكة ضد شركة ضمان للتأمين الصحي قطر ذ.م.م* إلى ما يلي في ما يتعلق بمبدأ التناسب، باعتبارها مرة أخرى عوامل غير شاملة يجب النظر فيها (كما ورد في الفقرة 12 من ذلك الحكم):

i. المبلغ أو القيمة موضوع أي مطالبات مالية.

ii. أهمية المسألة (المسائل) المطروحة بالنسبة للأطراف.

iii. مدى تعقيد المسألة (المسائل).

iv. مدى صعوبة أي نقطة (نقاط) معينة يتم طرحها أو مدى حداثتها.

v. الوقت المستغرق في الدعوى.

vi. الآلية المتبعة في الدعوى.

vii. الاستخدام المناسب للموارد من جانب الأطراف بما في ذلك استخدام تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصالات المتاحة حسب الاقتضاء.

10. يتمثل أحد المبادئ الأساسية (الموضحة في الفقرة 10 من قضية *حماد الشوابكة ضد شركة ضمان للتأمين الصحي قطر ذ.م. م*) في أنه "*لكي تكون التكاليف معقولة يجب أن تكون متكبدة بشكل معقول وبمبلغ معقول.*"

المستندات المقدمة من الأطراف

11. لقد تلقيت الوثائق التالية وراجعتها:

i. المستندات المقدمة من المدّعي بشأن التكاليف، والملحق المرفق بها ومستند البريد الإلكتروني بتاريخ 10 يناير 2023.

ii. رد المدّعى عليه الثالث على (i) أعلاه، بتاريخ 7 فبراير 2023.

iii. رد المدّعي على (ii) أعلاه، بالإضافة إلى المستندات المرفقة به، بتاريخ 7 مارس 2023.

iv. المستندات المقدمة من المدّعى عليه الثالث ردًا على المستندات المقدمة من المدّعي في (iii) أعلاه، بجانب مستند مرفق بها، بتاريخ 23 مارس 2023 (بعنوان "مستندات المذكرة التعقيبية").

v. رد المدّعي على (iv) أعلاه، بتاريخ 9 أبريل 2023 (بعنوان "رد على المذكرة التعقيبية").

vi. المرافعات وإفادات الشهود والطلبات.

المستندات المقدمة من المدّعي (10 يناير 2023)

12. يطالب المدّعي بالتكاليف الكاملة التي تكبدها لهذه الدرجة من التقاضي، والتي تبلغ 1,481,782.26 ريالاً قطريًا. وهي مقسمة في هذا المستند المقدم على النحو التالي:

i. شريك: 338,080.00 ريالا قطريًا.

ii. مساعد: 953,615.00 ريالا قطريًا.

iii. مساعد قانوني: 11,080.64 ريالا قطريًا.

iv. مستشار: 179,006.62 ريالا قطريًا.

13. ترد المستندات الأولية المقدمة من المدّعي في هذه الوثيقة على النحو التالي:

i. التكاليف المطالب بها متناسبة مع الأخذ في الاعتبار:

(أ) قيمة المطالبة 20 مليون دولار أمريكي.

(ب) كانت القضية معقدة، وتتطلب تحليل المطالبات في العقد، والضرر، إلى جانب التقاضي في ولايات قضائية أخرى وتحقيقًا تنظيميًا.

(ج) كان تقسيم العمل داخل الفريق القانوني مناسبًا للجزء الأكبر من العمل المنفذ على مستوى المساعدين عند الحد الأدنى من مدخلات الشريك.

ii. أدى سلوك المدّعى عليه الثالث إلى تكاليف كبيرة "*كان من الممكن تجنبها بالكامل*"، على سبيل المثال:

(أ) طلب إفصاح محدد بتاريخ 5 أكتوبر 2022.

(ب) تنازل عن الدعوى بما يخالف لوائح عقود مركز قطر للمال 2005 بتاريخ 23 أكتوبر 2022.

(ج) طلب إذن لتعديل الدعوى المقابلة وتقديم إفادة شاهد أخرى في 29 أكتوبر 2022.

iii. رفض العرض المقدم من المدّعي للمدّعى عليه الثالث في 24 مايو 2022 (دون المساس باستثناء التكاليف)، والذي يزعم المدّعي بأنه "*غير معقول*". وكان العرض، في جوهره، دعوة لإنهاء النزاع في تلك المرحلة على أن يتحمل كل جانب تكاليفه الخاصة. يدعوني المدّعي إلى منحه التكاليف على أساس التعويض - اعتبارًا من تاريخ العرض - نتيجة لرفض المدّعى عليه الثالث لهذا العرض.

iv. نجح المدّعي في كل جانب من جوانب دفاعه ضد الدعاوى المقابلة.

المستندات المقدمة من المدّعى عليه الثالث بتاريخ 7 فبراير 2023

14. وهي تُقدّم في المقام الأول، من بين جملة أمور أخرى، على النحو التالي:

i. الأتعاب التي تكبدها محامو المدّعي، شركة إيفرشيدز ساذرلاند (إنترناشيونال) ذ.م.م، ("**شركة إيفرشيدز**") تم تكبدها بشكل غير معقول وتبدو غير منطقية من حيث القيمة.

ii. الأتعاب التي تكبدها المستشار القانوني للمدّعي، السيد/ لورنس بيج (4 بامب كورت، لندن، المملكة المتحدة)، "*غير مُتنازع عليها*".

iii. أتعاب شركة إيفرشيدز "*أعلى بنسبة 64% تقريبًا من الأتعاب المُجمَّعة لشركة كلايد آند كو والتميي آند كومباني في ما يتعلق بالدعوى المقابلة*" (باستثناء أتعاب المستشار القانوني).

iv. لم يكن هناك دفتر أستاذ أو تفصيل للأرقام التي قدمتها شركة إيفرشيدز؛ وبالتالي، من الصعب التعليق، على الرغم من حقيقة أنه لا يوجد تفصيل يستدعي خفضًا كبيرًا.

v. كانت القضية نزاعًا "*بسيطًا نسبيًا*" - تم إثباته من خلال محاكمة قصيرة ومجموعة مكونة من 343 صفحة، بجانب طول المرافعات وإفادات الشهود، وفي ضوء ذلك، فإن الأتعاب المفروضة غير متناسبة وغير معقولة.

vi. ولا يمكن أن يؤدي سلوك المدّعى عليه الثالث إلى زيادة تكاليف المدّعي بشكل كبير.

vii. كان العرض الذي قدّمه المدّعي إلى المدّعى عليه الثالث ساريًا لمدة خمسة أيام فقط بما في ذلك عطلة نهاية الأسبوع، وقد انتهت صلاحيته قبل أن يقدم المدّعي بيان الدفاع؛ ولم تكن الدعوى المقابلة للمدّعى عليه الثالث كيدية أو غير قائمة على أساس كانت تكتسي بأهمية كبيرة وتمت إدارتها بشكل مناسب.

المستندات المقدمة من المدّعي بتاريخ 7 مارس 2023

15. وهي تُقدّم في المقام الأول، من بين جملة أمور أخرى، على النحو التالي:

i. التكاليف التي تكبدها المدّعى عليه الثالث ليست معيارًا ليتم من خلاله تقييم تكاليف المدّعي؛ فقد قام المدّعى عليه الثالث بتغيير الفرق القانونية؛ ولذلك، كان لديه فترة - بين الفرق القانونية - لم يتم تكبد فيها أي تكاليف؛ ولم يُقدم المدّعى عليه الثالث أي سرد لإثبات المستند المُقدم الخاص به عن الفرق بين مجموعتي التكاليف؛ ويمكن تفسير الفرق في التكاليف إلى حد كبير من خلال الاختلاف في معدلات الأجر المحتسبة بالساعة وأيضًا اختلاف عدد الساعات المخصصة للمرافعات، والطلبات، وإفادات الشهود، والتحضير لجلسات الاستماع (وكان هيكل الفريق القانوني للمدّعي متناسبًا ومعقولاً تمامًا)؛ والتفاوت بين أتعاب كل طرف ليس مؤشرًا على الأتعاب غير المعقولة من جانب المدّعي.

ii. وفي ما يتعلق بدفتر الأستاذ المُقدم مع هذا المستند المقدم، يزعم المدّعي بأن موارد شركته كانت متناسبة مع تعقيد القضية وأن معدلات الأجر المحتسبة بالساعة المستخدمة تتماشى مع معدلات الأجر المهنية السائدة في السوق.

iii. كان سلوك المدّعى عليه الثالث أثناء النزاع يرتكز على التعطيل المستمر وقد أدى إلى تكاليف كبيرة لم يكن المدّعي ليتكبدها (على سبيل المثال، الطلب المتأخر وغير الناجح للإفصاح المحدد، والتنازل المتأخر عن الدعوى بموجب لوائح عقود مركز قطر للمال 2005، والتأخر في تعديل الدعوى المقابلة، والطلب المتأخر لتقديم إفادة شاهد آخر)، ويشمل ذلك رفض عرض التسوية. ويشير المدّعي إلى أن عرض التسوية لم يكن - كما أكد المدّعى عليه الثالث - صالحًا لمدة خمسة أيام فقط، ولكن تم تمديد صلاحيته (لمدة 14 يومًا أخرى) بناءً على طلب المدّعى عليه الثالث.

iv. يؤكد المدّعي أيضًا أن هذا الأمر كان معقدًا، ويتطلب النظر في المسائل التي كانت تشمل: خرق العقد، وخرق الوكالة، والخطأ، وخرق قوانين مركز قطر للمال، والمخالفات التنظيمية، والبيانات الخاطئة التي تنطوي على الإهمال، والتقاضي في ولايات قضائية أخرى، والتحقيقات الجنائية من قبل مكتب النيابة العامة، والتحقيق والنتائج التي توصلت إليها هيئة تنظيم مركز قطر للمال.

<u>مستندات "المذكرة التعقيبية" المقدمة للمدّعى عليه الثالث بتاريخ 23 مارس 2023</u>

16. تشير مستندات "المذكرة التعقيبية" المقدمة، من بين جملة أمور أخرى، إلى ما يلي:

i. يتمثل موقف المدّعى عليه الثالث في أنه عقب تقديم المستندات المقدمة من المدّعي بتاريخ 7 مارس 2023 والتي تضمنت دفتر الأستاذ، تبدو التكاليف غير معقولة بشكل واضح للأسباب المذكورة في الفقرات 3.5-3.12 من المستندات المقدمة من المدّعى عليه الثالث بتاريخ 7 فبراير 2023.

ii. لا تعتبر التكاليف التي تكبدها المدّعى عليه الثالث معيارًا مرجعيًا ولكن تمت الإشارة إليها حتى تتمكن المحكمة من الحصول على نظرة عامة وكذلك حتى تتمكن المحكمة من مقارنة التكاليف.

iii. يرجع الفرق في الأتعاب بين الطرفين إلى الوقت المفرط الذي قضته شركة إيفرشيدز في أمور مختلفة (مع توفير بعض الأمثلة المقترحة).

iv. لم تتأثر أتعاب شركة إيفرشيدز بشكل كبير بالطلبات المقدمة نيابة عن المدّعى عليه الثالث.

<u>مستندات "الرد على المذكرة التعقيبية" المقدمة من المدّعي بتاريخ 9 أبريل 2023</u>

17. تشير مستندات "الرد على المذكرة التعقيبية" المقدمة، من بين جملة أمور أخرى، إلى ما يلي:

i. تقع التكاليف التي تكبدها المدّعي على المستوى الذي يُطالب به بسبب، من بين أمور أخرى، حقيقة أنه كان يتعيّن على شركة إيفرشيدز إعداد إستراتيجية التقاضي والمرافعات لبنك كبير نسبيًا له فروع في كل أنحاء العالم، ما يعني أن شركة إيفرشيدز كُلفت بمراجعة الطلبات في التقاضي في أجزاء مختلفة من العالم بموضوعات مختلفة.

ii. لم يثبت المدّعى عليه الثالث دعواه بأن تكاليف المدّعي "*غير معقولة بشكل واضح*".

iii. يؤكد المدّعي أن السلوك الذي انتهجه المدّعى عليه الثالث أدى إلى ارتفاع التكاليف.

18. قدم كلا الطرفين أيضًا مستندات عن سلطات مختلفة *(شركة أوباياشي قطر ذ.م.م وآخر ضد بنك قطر الأول ذ.م.م* [2021] QIC 1 (C)؛ *أسامة أسعد ضد شركة نومورا إنترناشيونال بي إل سي* [2019] 3 (C) QIC؛ *شركة ناسكو قطر ذ.م.م ضد شركة مصر للتأمين (فرع قطر)* [2021] 4 (C) QIC؛ *فادي سبسبي ضد شركة ديفايسرز للخدمات الاستشارية ذ.م.م* [2022] 1 (C) QIC؛ *أسوشيتد نيوزبيبرز ليمتد ضد مجموعة باكنغهام للمقاولات المحدودة* [2022] EWHC 2767 (TCC)؛ *جي إس كيه لإدارة المشروعات المحدودة (قيد التصفية) ضد كيو بي آر هولدينجز ليمتد* [2015] EWHC 2274 (TCC)؛ *مونكس أوروبا المحدودة ضد بوتيكاري وآخرون* [2019] EWHC 2204 (QC)). لقد راعيت هذه المستندات المقدمة وأخذتها في الاعتبار.

التحليل

<u>أساس تقدير التكاليف في هذه القضية</u>

19. المسألة الأولى التي يجب من وجهة نظري حسمها تكمن في ما إذا كانت الموافقة على المستند المقدم من المدّعي بأنه ينبغي منح التكاليف على أساس التعويض (أي، غير مشروط بقيد التناسب). وقد زعم المدّعى عليه الثالث، من بين أمور أخرى، أنه "*لا توجد إشارة في الحكم ولا نص في القواعد يخص "تكاليف التعويض*"؛ ويزعم المدّعى عليه الثالث أيضًا أن المحكمة لم تصدر أبدًا أمرًا بالتكاليف على أساس التعويض (انظر الفقرة 3.16 من المستندات المقدمة بتاريخ 7 فبراير 2023). وبالرغم من أن المدّعى عليه الثالث على صواب بأنه لا توجد إشارة محددة في القواعد لمنح التكاليف على أساس التعويض، فمن الواضح لي أن المحكمة لديها السلطة لمنح التكاليف على أي أساس تراه مناسبًا (انظر المادتين 10.3 و33.1 من لوائح المحكمة وقواعدها الإجرائية).

20. تظهر لغة التكاليف "*القياسية*" أو "*التعويض*" في قواعد الإجراءات المدنية ("**قواعد الإجراءات المدنية**") المُطبقة في المملكة المتحدة، والأكثر صلة بالموضوع في الجزء 44 (القاعدتان 44.3 و44.4). وتوفر تلك القواعد بعض الإرشادات بشأن تقييم التكاليف على أي أساس، ما يوضح أنه يمكن استرداد التكاليف غير المعقولة بموجب أي من الأساسين (وهو نفس المبدأ الوارد في هذه الولاية القضائية: انظر، على سبيل المثال، *آمبربيرج ليمتد وأخرى ضد توماس فيوتزل وآخرون* [2023] (C) QIC في الفقرة [19]).

21. توفر القاعدة 44.3 (5) من قواعد الإجراءات المدنية إرشادات عن ما إذا كانت التكاليف المتكبدة متناسبة أم لا (تكون متناسبة إذا كانت لها علاقة معقولة بشأن (أ) المبالغ محل النزاع، و(ب) قيمة أي إعفاء غير نقدي، و(ج) تعقيد التقاضي، و(د) أي عمل إضافي ناتج عن سلوك الطرف القائم بالدفع، و(هـ) أي عوامل أوسع نطاقًا متضمنة في هذا الشأن، و(و) أي عمل إضافي يُنفذ أو باهظ يُتكبد بسبب ضعف الطرف أو أي شاهد)، والذي يشير ضمنيًا إلى العوامل التي لا يحتاج التقييم إلى أخذها في الاعتبار إذا تم تقييم التكاليف على أساس التعويض. وتشير القاعدة 44.4 (3) أيضًا إلى العوامل العامة التي يجب أخذها في الاعتبار عند إصدار أمر التكاليف.

22. يشير كتاب "كوك أون كوستس" إلى أن التكاليف على أساس التعويض "*لا تُمنح على نحو تقليدي إلا في حالة وجود بعض اللوم أو إساءة استخدام العملية*" (أمثلة على السيناريوهات المحتملة ذات الصلة - السلوك غير المعقول إلى حد كبير: *ناشونال وستمنستر بنك بي إل سي ضد رابوبانك نيديرلاند* [2007] EWHC 1742 (تجاري)؛ تكتيكات مخادعة: *كالياندو ضد ميشون دي ريا*، لم يتم الإبلاغ عنه (الفصل) 14 مارس 2016؛ الدفاعات اليائسة التي تشكل سلوكًا غير معقول: *لايفلاين جلوفز ليمتد ضد ريتشاردسون* [2005] EWHC 1524 (الفصل)؛ عدم الامتثال لواجب الإفصاح الكامل والصريح: *يو آند إم ماينينج زامبيا ليمتد ضد كونكولا كوبر ماينز بي إل سي* [2014] EWHC 3250 (تجاري)؛ استمرار السعي وراء مطالبة لا أمل فيها: *ويتس كونستركشن ليمتد ضد إتش جي بي جرين تري أولتشارش إيفانز ليمتد* [2005] EWHC 2174 (TCC)؛ إساءة استخدام العملية: *إيه ضد بي (رقم 2)* [2007] EWHC 54 (تجاري)؛ طرح الدفاعات غير المبررة: *كوبر ضد بي آند أو ستينا لاين ليمتد* [1999] 1 ممثل لويدز 734، مجلس الملكة الخاص (المحكمة الأميرالية)؛ الاعتماد على كميات كبيرة من الأدلة غير الضرورية: *ديجيسل (سانت لوسيا) (شركة مسجلة بموجب قوانين سانت لوسيا) ضد كابل آند وايرلس بي إل سي*[2010] EWHC 888 (الفصل)؛ وحيث يوجد دافع آخر للتقاضي: *شركة أموكو (المملكة المتحدة) للاستكشاف ضد شركة بريتش أمريكان أوفشور المحدودة (رقم 2)* [2002] 2 BLR 135؛ كوك أون كوستس 2017، الفقرات 24.1-24.18).

23. على الرغم من أن الأكاديميين يأخذون في الاعتبار النتائج التي توصلت إليها أدناه ، إن طُلب مني أن أقرر ما إذا كنت سأمنح أو لا أمنح التكاليف على أساس التعويض ،كنت سأتفق مع المدعى عليه الثالث على أنه لا ينبغي منح التكاليف على أساس التعويض في هذه الحالة. صحيح أن المدّعى عليه الثالث لم ينجح في كل دعواته ضد المدّعي. ومع ذلك، فإنني أرجح حقيقة أن المحكمة لم تقدم أي تعليق بشأن سلوك المدّعى عليه الثالث في سياق حكمها. وصحيح أن المدّعى عليه الثالث لم يقبل عرض التسوية الصادر بتاريخ 24 مايو 2022، ولكن، كما أشير نيابة عنه، لم يقدم المدّعي بعد بيان دفاعه على الدعوى المقابلة قبل انتهاء صلاحية هذا العرض الذي لم يمنح المدّعى عليه الثالث فرصة لمراجعة القضية المرفوعة ضده قبل النظر في عرض التسوية. وعلاوة على ذلك، في ما يتعلق بالمواد التي أمامي، لا يمكنني تحديد أي سلوك غير معقول لدرجة أنه يخرج عن نطاق تكاليف التعويض.

<u>معدلات الأجور والتعقيد</u>

24. بالنظر إلى التنازل الذي قدمه المدّعى عليه الثالث في ما يتعلق بالرسوم التي تكبدها المستشار القانوني للمدّعي - السيد/ بيج - في الفقرة 3.2 من مستنداته المقدمة بتاريخ 7 فبراير 2023، وأنه على أي حال يبدو لي أنه تم تكبدها بشكل معقول ومنطقي من حيث المبلغ، فإنني أمنحها بالكامل بمبلغ وقدره 179,006.62 ريالاً قطريًا.

25. ترد معدلات الأجر التي تفرضها شركة إيفرشيدز على النحو التالي (مقربة لأقرب ريال قطري): المساعد (2,300 ريال قطري/ساعة)؛ والشريك (3,100 ريال قطري/ساعة)؛ والمتدرب المساعد (1,750 ريال قطري/ساعة)؛ والمساعد القانوني (1,139 ريال قطري/ساعة). وقد أشار المدّعى عليه الثالث في مستنداته المقدمة بتاريخ 23 مارس 2023 صراحةً إلى أن "*عدم معقولية الأتعاب الخاصة بشركة إيفرشيدز تكمن في مقدار الوقت الذي قضته*..." ويُنوه أيضًا في نفس المستند المقدم بأنه بالرغم من أن شركة إيفرشيدز اعترضت على ذلك، إلا أن معدلات الأجر بالساعة للشركات الثلاث المشاركة (شركة إيفرشيدز، وكلايد آند كو والتميمي آند كومباني) "... *في الواقع متشابهة*." وبحُكم تجربتي أيضًا فإن معدلات الأجر التي احتسبتها شركة إيفرشيدز تتماشى مع تلك التي تحتسبها شركات مماثلة في الولاية القضائية. وأنا مقتنع بأن معدلات الأجر معقولة ولن أقوم بأي اقتطاع في هذه المرحلة. وفي الفقرة 4.4 من مستند المدّعي المقدم بتاريخ 7 مارس 2023، يقدم المدّعي تفصيلاً مفيدًا لحجم العمل الذي قام به كل عضو من أعضاء الفريق على النحو التالي (مقرب إلى أقرب نسبة مئوية وساعة): المساعد - 77% (420 ساعة)؛ الشريك - 20% (111 ساعة)؛ المتدرب المساعد - 2% (10 ساعات)؛ والمساعد القانوني 1% (7 ساعات). ولا يوجد اعتراض من المدّعى عليه الثالث في ما يتعلق بمعدلات الأجر بالساعة أو تقسيم العمل.

26. يختلف الطرفان في وجهات النظر بشأن مدى تعقيد هذه القضية. ويرى المدّعي أن الأمر كان معقدًا (انظر الفقرة 3.2 (ب) من المستند المقدم بتاريخ 10 يناير 2023، والفقرات 6.1-6.4 من المستند المقدم بتاريخ 7 مارس 2023، والفقرات 5.1-5.3 من المستند المقدم بتاريخ 9 أبريل 2023). وتتمثل وجهة نظر المدّعى عليه الثالث في أن هذه القضية كانت "*بسيطة نسبيًا*" (انظر الفقرة 3.8 من المستند المقدم بتاريخ 7 فبراير 2023)، وأن هذا الافتقار إلى التعقيد "*ظهر في كل من قصر الوثائق وطول مدة المحاكمة*" (انظر الفقرة 6.1 من المستند المقدم بتاريخ 23 مارس 2023).

27. ليس بالضرورة أن يكون طول المرافعات، أو عدد الصفحات في المجموعة، أو طول إفادات الشهود أو المحاكمة بمثابة مؤشر مناسب على تعقيد الأمر. وفي الواقع، يمكن مناقشة أمور قانونية معقدة بشكل استثنائي في أقل من يوم. وكما لاحظ ميتنج جيه في *آر (بشأن طلب نوون) ضد مدير سجن دريك هول وآخرون* [2008] EWHC 207 (المسؤول) (وإن كان ذلك في سياق مختلف تمامًا ولأغراض توضيحية فقط):

> *... تُظهر هذه الإجراءات القضائية أنه، في ما يتعلق بالعقوبات المتتالية العادية تمامًا المفروضة منذ بدء سريان معظم نصوص قانون العدالة الجنائية لعام 2002، فإن هذه المهمة مستحيلة، بل حقًا إنها مستحيلة للغاية لدرجة أنها قد استغرقت وقتًا من الساعة 12 ظهرًا وحتى الساعة 5 إلا 12 دقيقة، مع تأجيل قصير أطول قليلاً من المعتاد لأغراض القراءة، لشرح الأحكام القانونية ذات الصلة لي، بصفتي قاضيًا محترفًا. وإن الوضع الذي قد وصلت إليه والذي سأوضحه بالتفصيل في لحظات هو وضع أشعر باليأس منه.*

28. بعد مراجعة الحكم، والمرافعات والحجج الأساسية، لا يمكنني الاتفاق مع المدّعى عليه الثالث في أنها كانت مطالبة "*بسيطة*". كان هناك عدد كبير من المسائل التي أثارها المدّعى عليه الثالث كجزء من دعواه المقابلة (في الواقع، حجته الأساسية تحتوي على حوالي 45 حاشية سفلية)، ومن الواضح أن عددًا كبيرًا من المجالات القانونية المتنوعة تتطلب اهتمامًا (انظر الفقرة 6.3 من مستند المدّعي المقدم بتاريخ 7 مارس 2023). إن بيان الدعوى المقابلة نفسه، بتاريخ 17 أبريل 2021، وبيان الرد للمدّعى عليه الثالث بتاريخ 8 سبتمبر 2022 يثير، من بين أمور أخرى، الآتي: التعتيم على الهويات القانونية، وانتهاكات لوائح مركز قطر للمال، وتجاوز نطاق الترخيص المصرفي، والعقد، والتحريف، والوكالة والخطأ. وفي رأيي، هذه ليست أمور بسيطة.

<u>تفصيل الأتعاب في دفتر الأستاذ</u>

29. سيتناول التحليل أدناه - دون ترتيب معيّن - المستندات التي قدمها المدّعى عليه الثالث في الفقرة 4 من مستنداته المقدمة بتاريخ 7 مارس 2023. تفيد تلك الفقرة بأن بعض البنود المحددة المُطالب بها غير معقولة على أساس أنه قد تم قضاء قدر كبير من الوقت.

حضور جلسة الاستماع

30. كان لدى المدّعي أربعة أفراد منفصلين حضروا المحاكمة، إما شخصيًا أو عن بُعد: شريكان، والمساعد، والمحامي. وبالرغم من أنه من المعقول تمامًا من وجهة نظري أن يكون المحامي ممثلاً من محامٍ آخر أثناء المحاكمة، فليس من المعقول في هذه القضية أن يسترد أحد الطرفين التكاليف من الطرف الآخر في الظروف التي يحضر فيها عدة أفراد عن المحامي (يجب عليّ التأكيد على أنه، باعتبارها مسألة ممارسة وإستراتيجية القضية، من المقبول تمامًا أن يحضر العديد من الأفراد المحاكمة، ويمكن أن يكون ذلك مفيدًا للغاية للموكل؛ ومع ذلك، فليس من المعقول من وجهة نظري أن يُؤمر الطرف الآخر بالدفع مقابل عدة محامين لحضور نفس الجلسة في هذه القضية).

31. ومع الأخذ في الاعتبار مدى تعقيد القضية كما هو مذكور أعلاه، وأن المبلغ المتنازع عليه كان 20 مليون دولار أمريكي، وأن هذه قضية بنك كبير، فإنني أرى أنه كان من المعقول أن يحضر الشريك إلى المحكمة في يومي جلسة الاستماع. وفي ضوء التحضير والعمل المصاحب ليوم جلسة الاستماع، أرى أن 10 ساعات على مستوى الشريك لكل يوم من الجلسة يبدو أمرًا معقولاً. لذلك؛ سأقوم باقتطاع 51 ساعة المطالب بها في 30 و31 أكتوبر 2022 من 31 ساعة والتي تشمل **<u>82,100 ريال قطري</u>**.

32. بعد مراجعة دفتر الأستاذ، يبدو لي أن ما يمكن تصنيفه على نطاق واسع على أنه "تحضير للمحاكمة" بدأ في حوالي 29 سبتمبر 2022 وانتهى في 29 أكتوبر 2022. استلزم بعض هذا العمل مراجعة الطلب المُقدم من المدّعى عليه الثالث والرد عليه.

33. عقب مراجعة دفتر الأستاذ، يمكنني تحديد ما لا يزيد على 32 ساعة عمل كحد أقصى قام بها السيد/ موسوي (المساعد) في ما يتعلق بطلب الإفصاح، وحوالي ساعتين من جانب السيد/ ويات (الشريك). وقد قُدم الطلب، سواء أتم تصنيفه على أنه "*متأخر*" أم لا، قبل جلسة الاستماع بوقت قصير، في 5 أكتوبر 2022، وشمل أيضًا طلبًا لإلغاء موعد المحاكمة. وقد نظرت المحكمة في الأمر على الأوراق ورفضت الطلب الأول، وبالتالي؛ فإن الطلب الثاني لا يتطلب النظر على أساس أن المدّعى عليه الثالث "*لم يثبت أن الوثائق التي كان يطلبها (إن وجدت) ستكون ذات صلة بالقضايا...*" (الفقرة 3 من الحكم؛ رغم أن الطلب الثاني كان سيتطلب عملاً من جانب المدّعي). ويعتبر الرد الذي صاغه السيد/ موسوي مفصلاً ومشروحًا بعناية وحقق النجاح المنشود في نهاية المطاف على الأوراق. وتم قضاء وقت أيضًا في النظر في رد المدّعى عليه الثالث. يشكو المدّعى عليه الثالث من أنها فترة طويلة للغاية قضاها في الرد على طلبه. يجب أن آخذ في الاعتبار أيضًا حقيقة أن 32 ساعة هذه تضمنت أيضًا: مناقشات مع المستشار القانوني؛ ومناقشات مع الموكل؛ والتواصل مع الموكل عبر البريد الإلكتروني في ما يتعلق بالمستشار القانوني. كما أنني آخذ في الحُسبان حقيقة أن هذا الطلب جاء قبل فترة وجيزة من جلسة الاستماع، وكان من الممكن أن يكون غير متوقع، فقد كان طلبًا قدمه المدّعى عليه الثالث واستلزم اتخاذ إجراء فوري من جانب المدّعي. وفي النهاية، نظرًا لحقيقة أن المحكمة أصدرت حكمًا ضد المدّعي، فإنه كان عملاً غير ضروري أوجده المدّعى عليه الثالث في الفترة التي سبقت المحاكمة. في المجمل ومع أخذ هذه العوامل في الاعتبار، أرى أن مقدار الوقت المعقول لشريحة العمل هذه يبلغ 25 ساعة، وبالتالي أقوم باقتطاع 7 ساعات بمبلغ وقدره **11,100 ريال قطري**.

34. ويبدو أنه كان هناك عمل مُنفذ في تقديم المشورة للمدّعي في الفترة التي تسبق جلسة الاستماع، والتي تضمنت تحضير/التعرُّف على الشهود (28 أكتوبر 2022، و24 أكتوبر 2022، و18 أكتوبر 2022). ويبلغ إجمالي المبلغ المطالب به لهذه البنود 25,460 ريالاً قطريًا (حوالي ساعتين ونصف الساعة للسيد/ويات و7.7 ساعة للسيد/موسوي). وقد يطلب الموكل مشورة محددة تُقدم على شكل شريحة في هذه المرحلة (18 أكتوبر 2022)، ولكن من البديهي أن يتلقى الموكل مشورة مستمرة، وبالتالي؛ لا أرى أن هذا البند معقول بالكامل. يعتبر التعرّف على الشهود ممارسة جيدة، ولكنني مستعد فقط للسماح بساعتين لهذا الغرض، ساعة واحدة لكل من السيد/ ويات والسيد/ موسوي. لذلك، فسأقوم باقتطاع **20,000 ريال قطري** من هذه البنود.

35. يبدو أن هناك ما يقل قليلاً عن 6 ساعات من الوقت تم تسجيله على وجه التحديد وفقط في ما يخص تحضير المجموعة، مع إجراء غالبية ذلك على مستوى المساعد القانوني. وهذا معقول تمامًا من وجهة نظري. فأنا لا أقتطع من هذه البنود (29 سبتمبر 2022، و6 أكتوبر 2022، و7 أكتوبر 2022، و12 أكتوبر 2022، و13 أكتوبر 2022).

36. وتشمل التحضيرات الأخرى لجلسة الاستماع التي أجريت في الفترة من 29 سبتمبر 2022 إلى 29 أكتوبر 2022 ما يلي: (1) تعليمات صادرة للمستشار القانوني؛ و(2) التخطيط/الاجتماعات؛ و(3) مراجعة المستندات المقدمة؛ و(4) تدوين الملاحظات لجلسة الاستماع؛ و(5) مراجعة المستندات المقدمة؛ و(6) مراجعة الحجج الأساسية؛ و(7) التحضير لاستجواب الشهود؛ و(8) التواصل مع الموكل؛ و(9) التنسيق مع المستشار القانوني المعارض.

37. كنقطة انطلاق، يعد التحضير للمحاكمة جزءًا مهمًا من عملية التقاضي حتى يتمكن الأطراف من وضع الإستراتيجيات، وطرح حججهم، واختبار تلك الحجج وتحسينها تحسبًا لموقف الطرف الآخر. ومن البديهي أيضًا أنه ستكون هناك مناقشات حتمية بين الموكّل والمحامي والتي قد تزداد في مدى تكرارها كجزء مهم من نُهج التقاضي. علاوة على ذلك، لا أظن أنه من غير المعقول أن يقدم المحامون المساعدة للمستشار القانوني في إعداد الحجج الأساسية أو الاستجواب: غالبًا ما يكون المحامون - كما حدث في هذه

القضية - منخرطين بشكل كبير في نزاع قبل تدخل محامي المحكمة العليا، وبالتالي؛ سيكونون على دراية أكبر بتاريخ وتفاصيل النزاع. ويمكن أن تكون هذه المعرفة ذات قيمة كبيرة لمحامي المحكمة العليا الذي تم تكليفه قبل المحاكمة بفترة وجيزة، وتعتبر مساعدة محامي المحكمة العليا في تقديم المستندات الافتتاحية/الختامية، والحجج الأساسية، واستجواب الشهود أمرًا ملائمًا تمامًا. وبطبيعة الحال، فإنه من الجدير تكرار القول بأنه لكي تكون هذه البنود قابلة للاسترداد، يجب أن تكون معقولة.

38. أنا مقتنع بأن البنود الواردة في الفقرة 36 أعلاه تعد بنود تم تكبدها بشكل معقول للمرحلة التحضيرية. ولم يشر المدّعى عليه الثالث أنه لا توجد درجة من التحضير للمحاكمة تبدو ضرورية أو معقولة. وفي ما يتعلق بالبنود المحددة، وما بين 14 أكتوبر 2022 و21 أكتوبر 2022، فهناك بعض بنود المراجعة الواسعة إلى حد ما وإدخالات عامة نسبيًا للتحضير لجلسة الاستماع في دفتر الأستاذ. وتصل هذه المدة إلى ما يقل قليلاً عن 50 ساعة خلال هذا الأسبوع. ونظرًا لعدم وجود خصوصية في ما يتعلق ببعض هذه البنود والإجمالي لهذه المهمة المعيّنة على مدار أسبوع كامل - فعليًا 7 ساعات من التحضير يوميًا - فلا أرى أنه من المعقول أن يتحمل الطرف الآخر هذه التكاليف كليًا. لذلك؛ فسأقوم بتخفيض 15 ساعة على مستوى المساعدين بمبلغ وقدره **34,500 ريال قطري.**

العمل الأولي حتى أبريل 2022

39. لقد لاحظ المدّعى عليه الثالث أنه كان هناك ما يصل إلى 21.9 ساعة/52,770 ريالا قطريًا في ما يتعلق بالعمل الأولي والمراجعات "عالية المستوى" للدعوى المقابلة (انظر الفقرة 4.1.1 من المستند المقدم بتاريخ 23 مارس 2023). وبعد مراجعة الوثائق، أتفق مع المدّعى عليه الثالث على أنه سيكون من غير المعقول طلب هذه التكاليف بالكامل. كان هناك ثلاثة محامين يقومون بهذا العمل، وربما كان هناك عنصر ازدواجية في عمل المراجعة هذا، وكانت هناك أيضًا مكالمات مع المدّعي - على سبيل المثال في 19 أبريل 2022 - حيث كان هناك أكثر من محام واحد (احتساب مبلغ مُجمّع 5,400 ريال قطري في الساعة). كما يبدو أن العمل المنجز كان على مستوى عمومي وإستراتيجي أكبر بدلاً من كونه عملاً مُستهدفًا من شأنه أن يتدفق صوب نواتج العمل. وسيكون من المناسب بالنسبة لي، في هذه المرحلة من هذا النوع من التقاضي، أن يقوم الشريك بالاضطلاع بما يقرب من نصف العمل. لذلك، سأسمح بحوالي 12 ساعة مُقسمةً بالتساوي بين معدل أجر الشريك والسيد/ موسوي. ولذلك، فإنني أقتطع مبلغًا وقدره **20,000 ريال قطري** لهذه المرحلة من العمل.

العمل الأولي: العرض، والدفاع عن الدعوى المقابلة، وإفادة الشاهد، السيد/ ذوق

40. من 22 مايو 2022 إلى 26 مايو 2022، هناك عدد من البنود المستقلة التي تشير إلى عرض التسوية الصادر بتاريخ 24 مايو 2022. وتشمل هذه البنود 2.9 ساعة عمل للشريك بإجمالي 8,990 ريالا قطريًا و5.4 ساعة من السيد/ موسوي بإجمالي 17,280 ريالا قطريًا (بمبلغ إجمالي مُجمّع وقدره 26,260 ريالا قطريًا).

41. تُشكل إستراتيجية التقاضي، بما في ذلك النظر في التكاليف وأفضل السبل لتعزيز ضمان التكاليف، جزءًا أساسيًا من التقاضي الحديث. لذلك، فمن الواضح أنه من المعقول قضاء بعض الوقت في مناقشة العرض، وصياغته ونشره، بما في ذلك إجراء مزيد من المناقشات بمجرد تلقي رد من المدّعى عليه الثالث.

42. مع ذلك، فإن الخطاب الصادر بتاريخ 24 مايو 2022 يندرج بشكل يسير تحت صفحتين من نوع A4. ولا يشير محتواها إلى أن إعدادها كان سيستغرق وقتًا طويلاً. علاوة على ذلك، فإن مناقشة هذه الإستراتيجية في هذه المرحلة من التقاضي - قبل رفع وتقديم الدفاع عن الدعوى المقابلة ومن الواضح قبل تلقي أي رد على هذا الدفاع من المدّعي الثالث - لم تكن في رأيي مضيعة للوقت بشكل خاص لمكتب محاماة ذي خبرة ومعتاد على تناول إستراتيجية التكاليف. ألاحظ أيضًا أنه ثمة عددًا من الإدخالات التي تتضمن تجميع العرض، ومناقشة إستراتيجية التكاليف، والتواصل مع الموكل والمستشار القانوني المعارض بشأن التكاليف التي تم تضمينها في

خلية معيّنة في دفتر الأستاذ بجانب بنود أخرى. لذلك، فمن المنطقي قضاء أكثر من 8.3 ساعة على هذا البند (من المستحيل التأكد من رقم محدد).

43. ومع الأخذ في الاعتبار الوقت الذي يمكنني فيه التحقق من ذلك الوقت الذي قُضي على العرض، وأيضًا مع مراعاة حقيقة أن هناك وقتًا إضافيًا قُضي على العرض ولكن لا يمكنني التأكد منه على وجه التحديد، فسأسمح بثلاث ساعات لهذا العرض، ساعة للشريك وساعتين للسيد/موسوي. ويؤدي ذلك إلى اقتطاع مبلغ وقدره **18,650 ريالاً قطريًا**.

44. إنني أنظر بعين الاعتبار إلى الدفوع المقدمة من المدّعى عليه الثالث الواردة في الفقرتين 4.1.2 و4.1.3 من الوثيقة المقدمة في 23 مارس 2023، والتي ذكرت أن المدّعي قد بدا وكأنه قد أنفق ما يقرب من 270,000 ريال قطري على الدفاع عن الدعوى المقابلة وإفادة الشاهد الخاصة بالسيد/ زوق، وهذا مُبالغ فيه.

45. بعد فحص دفتر الأستاذ، فقد حددت ما يقرب من 47.7 ساعة قضاها السيد/ موسوي في الدفاع عن الدعوى المقابلة فقط (حوالي 110,000 ريال قطري)، و2.8 من قبل السيد/ قباني (حوالي 9,000 ريال قطري)، و2.7 من قبل السيد/ ويات (حوالي 8,000 ريال قطري) و3 ساعات بواسطة أوربيل فيديريزو، المساعد القانوني (حوالي 4,000 ريال قطري). في ما يتعلق بإفادة الشاهد السيد/ زوق، فقد حددت أيضًا ما يقرب من 29.1 ساعة قضاها السيد/ موسوي في إفادة الشاهد فقط (حوالي 67000 ريال قطري)، و3.8 من قبل السيد قباني (حوالي 12000 ريال قطري)، و0.7 من قبل السيد ويات (حوالي 2000 ريال قطري).

46. وهناك أيضًا وقت وارد في دفتر الأستاذ يتعلق بكل من الدفاع عن الدعوى المقابلة وإفادة الشاهد السيد/ زوق، ولكن في ما يخص ذلك، فلا يمكن تحديد النسب الدقيقة: حوالي 26 ساعة للسيد/موسوي (حوالي 59,000 ريال قطري). وهذه الأرقام (انظر أيضًا الفقرة 47) تبلغ حوالي 270,000 ريال قطري: على غرار الحساب الذي أجرته شركة التميمي آند كومباني.

47. تناول الدفاع عن الدعوى المقابلة أولاً. كما هو مذكور أعلاه، فإنني أتفق مع المدّعي على أن هذه المسألة لم تكن بسيطة. فكان هناك عدد من المجالات التي تحتاج إلى تناول وطرح. فقد كانت وثيقة يبدو من الواضح أنها بحاجة إلى صياغة بعناية، ولا يقل ذلك عن طلب المدّعى عليه الثالث لمبلغ 20 مليون دولار أمريكي. ألاحظ النقاط الأساسية التي أثارها المدّعى عليه الثالث في مستند دفوعه المقدم بتاريخ 23 مارس 2023، وهي أن الوثيقة كانت تزيد قليلاً على 30 صفحة وتتألف من عدد صغير من المستندات. ويجب أن أضيف أيضًا أنني أرى أن تقسيم العمل في ما يتعلق بهذه الوثيقة كان مناسبًا، حيث اضطلع السيد/ موسوي بالجزء الأكبر من العمل. أما في ما يتعلق بإفادة الشاهد السيد/ زوق، فبالرغم من أنها كانت قصيرة نسبيًا، فإنها تتناول مسائل ذات أهمية للمدّعي وكانت وثيقة تتطلب بعض العمل. فقد كان شاهدًا مهمًا للمدّعي مرة أخرى. إنني أنظر بعين الاعتبار للنقاط التي أثارها المدّعى عليه الثالث في مستنده المقدم بتاريخ 23 مارس 2023 في الفقرة 4.1.3.

48. بالرجوع خطوة إلى الوراء والنظر في الأمر في تلك المرحلة، فإنني أرى أن الوقت المعقول الذي قضيته في الدفاع عن الدعوى المقابلة يمثل في الواقع الوقت المحدد في الفقرة 45 أعلاه، أي أقل من 7.7 ساعة للسيد/موسوي. وإنني أرى أن الوقت المعقول الذي قضيته في إفادة الشاهد السيد/ زوق يمثل الوقت المحدد أيضًا في الفقرة 45 أعلاه، أي أقل من 4 ساعات للسيد/موسوي. لذل، فإنني لا أسمح بالوقت المحدد في الفقرة 46 أعلاه، إلى جانب إجراء تخفيض إضافي وقدره 11.7 ساعة للسيد/موسوي، بتخفيض إجمالي وقدره **86,710 ريالا قطريًا**.

مراجعة الرد، والمذكرة التعقيبية وإفادة الشاهد السيد/ جابر

49. الرد على الدفاع عن الدعوى المقابلة بتاريخ 8 سبتمبر 2022. تم تحديد تاريخ رد المدّعي - "صحيفة المذكرة التعقيبية" - حسبما تم تقديمه في 29 سبتمبر 2022. ويشكو المدّعى عليه الثالث في مستنده المقدم بتاريخ 23 مارس 2023 من أن حوالي 67.8 ساعة/165,155 ريالاً قطريًا قد قُضيت على مراجعة الرد على الدفاع عن الدعوى المقابلة وصياغة المذكرة التعقيبية (الفقرة 4.1.4). يشير السرد/دفتر الأستاذ المقدم من شركة إيفرشيدز إلى أن الرد ومستنداته تتضمن 120 صفحة (الرد نفسه عبارة عن ملف PDF مكون من 21 صفحة). تتكون صحيفة المذكرة التعقيبية من 24 صفحة، وتحتوي على عدد من المستندات وأيضًا 78 حاشية سفلية.

50. إفادة الشاهد السيد/ جابر موجودة في ملف PDF مكون من 7 صفحات. وتناولت إفادته بعض المسائل المهمة في القضية. يشكو المدّعى عليه الثالث في مستنده المقدم بتاريخ 23 مارس 2023 من أن حوالي 15.3 ساعة/36,790 ريالا قطريًا قد قضيت على إفادة الشاهد (الفقرة 4.1.5) من 23 سبتمبر 2022 إلى 28 سبتمبر 2022.

51. مرة أخرى، لم يكن هذا الأمر مباشرًا وكانت هناك مسائل واقعية وعدد من المسائل القانونية الصعبة التي تتطلب درجة كبيرة من التفكير والعناية. ومن الواضح أن كلتا الوثيقتين كانتا تتطلبان التواصل داخليًا وكذلك إجراء مناقشات مع المدّعي: كل هذه البنود تم تكبدها بشكل معقول في سياق هذه القضية.

52. إنني أتفق مع المدّعى عليه الثالث على أن الوقت المستغرق في دفتر الأستاذ لهذه البنود أقل بقليل من 68 ساعة كحد أقصى. وهناك أيضًا 15.3 ساعة إضافية سُجلت بخصوص إفادة الشاهد السيد/ جابر (بالرغم من أن بعض الساعات من 68 ساعة تضمنت أيضًا العمل على إفادة الشاهد). وفي ضوء الطريقة التي قد تم بها تجميع دفتر الأستاذ، فإن الطريقة الأكثر منطقية تتمثل في النظر في مراجعة الرد على الدفاع عن الدعوى المقابلة، وصياغة المذكرة التعقيبية وأيضًا تجميع إفادة الشاهد وإصدار حكم عما إذا كانت 83 ساعة (مقربة لأقرب ساعة) تعتبر معقولة في هذه المرحلة. وأرى أن الوقت المعقول الذي قُضي في هذه المهام يبلغ 68 ساعة، ولذلك؛ فإنني سأقتطع **36,790 ريالا قطريًا** في ما يتعلق بعدد 15.3 ساعة المشار إليها على أنها تتعلق فقط بإفادة الشاهد السيد/ جابر، إلى جانب اقتطاع إضافي في ما يخص نصف عدد 6 ساعات من الاجتماعات المتعلقة بالرد في 20 سبتمبر 2022 و21 سبتمبر 2022 بمبلغ **8,100 ريال قطري**.

تكاليف هذا التقييم

53. لقد تم قضاء 39 ساعة تقريبًا على مستندات التكاليف هذه من جانب المدّعي؛ وهذا يقل قليلاً عن مبلغ 90,000 ريال قطري. ويشكو المدّعى عليه الثالث في مستنده المقدم بتاريخ 23 مارس 2023 من أن هذه التكاليف غير معقولة. تجدر الإشارة إلى أن هذه التكاليف، من حيث المبدأ، قابلة للاسترداد لدى هذه المحكمة (*شركة ناسكو قطر ذ.م.م ضد شركة مصر للتأمين (فرع قطر)* [2021] QIC (F) 17).

54. كما هو مذكور أعلاه، قدم المدّعي ثلاثة مستندات منفصلة للتكاليف، اثنين منها عبارة عن ردود على المستندات المقابلة التي قدمها المدّعى عليه الثالث. وتضمن العمل البحث، والتواصل داخليًا، والمناقشات مع المستشار القانوني المعارض، والتواصل مع الموكل. وتم تنفيذ الجزء الأكبر من العمل - حوالي 24 ساعة (حوالي 60,000 ريال قطري) - في تاريخ تقديم وثيقة التكاليف الأولى من قبل المدّعي في 10 يناير 2023. وهذه الوثيقة عبارة عن وثيقة قصيرة، تضع نقاط واضحة تم تسجيلها؛ ولكن، كانت هذه النقاط معروفة جيدًا للفريق الذي أجرى هذا التقاضي لعدة أشهر قبل هذا التاريخ. وقد كانت هذه النقاط متاحة لهم بسهولة. لذلك، لا أرى أنه من المعقول أن يأمر المدّعى عليه الثالث بالدفع مقابل 24 ساعة عمل حتى تقديم هذه الوثيقة و15 ساعة أخرى بعد ذلك.

55. بعد مراجعة كل المستندات المقدمة من كلا الجانبين، بما في ذلك وجهات النظر المختلفة لكل طرف بشأن السوابق القضائية المرتبطة بالتكاليف، فإنني أرى أن شريحة 24 ساعة هذه تُمثل الوقت الإجمالي بحيث سيكون من المعقول أن يؤمر المدّعى عليه الثالث بدفع كامل مبلغ تقييم التكاليف هذا. لذلك؛ فإنني أقتطع مبلغًا وقدره **30,000 ريال قطري** في ما يتعلق بمستندات التكاليف.

بنود عامة

56. هناك أيضًا بنود يصعب تقييمها حيث إنها قد رُصدت دون تحديد كبير: 310 ريالا قطريًا في 2 يونيو 2022، و460 ريالا قطريًا في 13 يوليو 2022، و1,380 ريالا قطريًا في 29 أغسطس 2022 إلى 31 أغسطس 2022، و3,100 ريال قطري في 9 أكتوبر 2022، و13,950 ريالا قطريًا في 29 أكتوبر 2022: وأرفض هذه البنود بمبلغ إجمالي وقدره **19,200 ريال قطري**.

التخفيضات

57. لذلك؛ فقد أجريت تخفيضات في التكاليف التي يطالب بها المدّعي عن طريق أتعاب شركة إيفرشيدز بمبلغ وقدره **367,150 ريالا قطريًا**. وقد سمحت أيضًا بأتعاب محامي السيد/ بيج بالكامل بمبلغ 179,006.62 ريال قطري. مقابل إجمالي التكاليف المطالب بها بمبلغ 1,531,022.26 ريال قطري، تبلغ التكاليف القابلة للاسترداد **1,163,872.26 ريال قطري**، وتشمل:

i. أتعاب شركة إيفرشيدز: 984,865.64 ريال قطري

ii. أتعاب المستشار القانوني: 179,006.62 ريال قطري.

مبدأ التناسب

58. يجب عليّ الآن مراجعة المسألة في هذه المرحلة واتخاذ قرار بشأن إجراء تخفيض آخر أم لا على أساس أن المبلغ الوارد في الفقرة 57 أعلاه غير متناسب. وقد قدم الأطراف مستندات مُستفيضة لُخصت أعلاه بالإشارة إلى عدد من السلطات.

59. لا جديد في أن كل قضية تكشف النقاب عن وقائعها الفردية، ولذلك؛ لم أجد أن التمحيص الطويل في مبدأ التناسب قد يُجدي نفعًا. وفي نهاية الأمر، يجب أن أقرر ما إذا كان المبلغ الإجمالي متناسبًا أم لا على أساس وقائع هذه القضية المحددة (مع مراعاة مبادئ *قضية حماد شوابكة* الواردة في الفقرة 9 أعلاه؛ بالرغم من أنني أضع في الاعتبار أن هذه قائمة غير شاملة).

60. يطلب مني المدّعى عليه الثالث أن أضع في الحسبان أتعاب محاميه - حوالي 795,500 ريال قطري (باستثناء أتعاب المستشار القانوني) - بحيث قد يتسنى لي إجراء مقارنة في تقييم مدى معقولية أتعاب المدّعي (انظر الفقرة 3.3 من المستند المقدم بتاريخ 7 فبراير 2023 والفقرة 3.1.1 من المستند المقدم بتاريخ 7 مارس 2023).

61. يلاحظ المدّعي أن مقارنة الأتعاب غير مناسبة، على سبيل المثال، بسبب الظروف المختلفة، وأدوار ومسؤوليات الشركات، وكذلك بالنظر إلى أن المدّعى عليه الثالث لم يقدم دفتر أستاذ أو بيانًا مفصلاً للتكاليف التي تكبدها (انظر الفقرتين 2.2 و2.3.4 من المستندات المقدمة بتاريخ 9 أبريل 2023).

62. تتجلى وجهة نظري في أنه من المفيد بعض الشيء، وإن كان ينطوي على استخدام محدود، الحصول على الرقم العام الإجمالي لتكاليف المدّعى عليه الثالث. ومع ذلك، فإن الفائدة التي يمكنني أن أحصل عليها من هذا الرقم محدودة بالضرورة بسبب نقص المعلومات، بما في ذلك ما يلي: (1) هيكل المشاركة، وحيث كان هناك ترتيب خاص يتعلق بأتعاب هذا التقاضي؛ و(2) المعلومات المتعلقة بهيكل الفريق القانوني للمدّعى عليه الثالث أو الساعات التي قضاها أثناء سير الدعوى؛ و(3) دفتر الأستاذ بحيث قد يتسنى

لي مقارنة الوقت الذي يقضيه كل طرف. كما ذكر المدّعى عليه الثالث في مستنده (الحاشية 2) المقدم بتاريخ 7 مارس 2023 من *مونكس أوروبا المحدودة*:

في رأيي، ليس من المناسب للمحكمة أن تقارن مجموعتي التكاليف ببساطة وتقول إن التكاليف التي تكبدها المدّعى عليهم كانت غير متناسبة لأنها كانت أكبر، أو لأن عناصر منها كانت أكبر، من تكلفة المدّعي. ومن الضروري النظر في البنود المحددة التي تمت المطالبة بتكاليفها.

63. إنني أضع في الاعتبار أيضًا أنه لا بد أن يكون هناك اختلاف في التكاليف القانونية - مثل التكاليف التي يتقاضاها محامو المحكمة العليا المعنيون لكل طرف (238,000 ريال قطري للمدّعى عليه الثالث مقابل 179,000 ريال قطري للمدّعي، فرق بنسبة 30% [مقربًا إلى أدنى أقرب 100 ريال قطري]) - ولكن دون مزيد من التفاصيل، فإن هذه الأرقام المستقلة ذات جدوى محدودة.

64. بعد إجراء اقتطاعات مختلفة على الأتعاب القانونية لشركة إيفرشيدز - متمثلة في خفض المبلغ المطالب به إلى **1,163,872.26 ريال قطري** ("**المبلغ**")، فإنني أرى أنه لا يلزم الاقتطاع بناء على مبدأ التناسب للأسباب التالية:

i. عند تناول الرقم المتنازع عليه - 20 مليون دولار أمريكي (حوالي 72,820,000 ريال قطري وفقًا لمستند المدّعي المقدم بتاريخ 10 يناير 2023 في الفقرة 3.2.3) - فإن المبلغ أقل بكثير من 2% من الرقم الإجمالي الذي يطالب به المدّعى عليه الثالث في هذا التقاضي. وبات من الواضح أن هذا متناسب من وجهة نظري.

ii. من الواضح أن هذه المسألة كانت ذات أهمية بالغة للمدّعى عليه الثالث الذي كان متلهفًا للحصول على حكم مقابل مبلغ كبير، وأثار عددًا من الأسس المختلفة التي يجب بموجبها منح هذا المبلغ له. وقد أنفق هو نفسه أكثر من مليون ريال قطري على الأتعاب القانونية (انظر الفقرة 3.3 من مستندات المدّعى عليه الثالث المقدمة بتاريخ 7 فبراير 2023). وبالمثل بالنسبة للمدّعي، فقد واجه مطالبة تتعلق بخرق العقد، والبيانات الخاطئة التي تنطوي على الإهمال، وقبل جلسة الاستماع، دعوى مطالبة بموجب لوائح عقود مركز قطر للمال 2005، ومطالبات بشأن الوكالة والخطأ. ولو كان المدّعى عليه الثالث ناجحًا في مطالباته، لا سيما في ما يتعلق بالبيانات الخاطئة التي تتسم بالإهمال، لكان من الواضح أن ينطوي ذلك على أهمية بالغة للبنك المدّعي. ومن الواضح أن المبلغ متناسب في هذه الظروف.

iii. كما لوحظ أعلاه، كان الأمر معقدًا إلى حد ما، حيث يتعيّن على المدّعي الرد على عدد من المطالبات المختلفة في مجالات قانونية مختلفة وبشأن هذا الإجراء، فلا أرى أن المبلغ غير متناسب مع هذا الإجراء.

iv. باستثناء الساعات التي رفضتها أعلاه، فإن وجهة نظري تتبلور في أن الوقت الذي قضاه محامو المدّعي في إجراء هذا التقاضي كان متناسبًا مع خصوصيات القضية المحددة.

v. بعد مراجعة كل الوثائق المذكورة أعلاه، أرى أن محامي المدّعي قد أجروا التقاضي بشكل مناسب، واضطلعوا بالمهام اللازمة. وقد قمت ببعض الاقتطاعات للوقت حسبما ورد أعلاه ولكن هذا لا يشير بأي حال من الأحوال إلى أن أيًا من العمل المنجز قد تم بطريقة غير مناسبة (على سبيل المثال، كان هناك مستوى مناسب من مدخلات الشريك مع الجزء الأكبر من العمل الذي قام به مساعد ذو خبرة).

الخلاصة

65. أقوم بتقييم التكاليف المعقولة للمدّعي في هذا الأمر لتكون **1,163,872.26 ريال قطري**، وأصدر أمرًا للمدّعى عليه الثالث بدفع هذا المبلغ للمدّعي في غضون 14 يومًا من تاريخ صدور هذا الحكم.

صدر عن المحكمة،

[توقّيع]

السيد عمر عزمي، رئيس قلم المحكمة

أُودعت نسخة موقّعة من هذا الحكم لدى قلم المحكمة.

التمثيل

مثل المدّعي السيد/ داني قباني والسيد/ ألكسندر ويات والسيد/ أوميد موسوي (إيفرشيدز ساذرلاند (إنترناشيونال) ذ.م.م، الدوحة، قطر) والسيد/ لورنس بيج، المستشار القانوني (4 نيو سكوير، لندن، المملكة المتحدة).

ومثل المدّعى عليه الثالث السيد/ جوناثان بروكس (التميمي آند كومباني، دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة)، والسيدة/ شارلوت إيبورال، المستشارة القانونية (3 مباني فيرولام، لندن، المملكة المتحدة).